«جرين كار ريبورت»: المعايير العالمية ستقلّص الطلب تدريجياً على النفط

لماذا رفعت الكويت أسعار البنزين؟

إجراءات التقشف لن تظهر نتائجها المرجوة إلا بعد مضي بضع سنوات

محمود عيسى

قالت نشرة «جرين كار ريبورت» إن اسعار الوقود الرخيص تمثل انباء سارة لمعظم الاقتصادات في العالم، غير انها ليست كذلك بالنسبة للدول التي تعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل.

وأضافت النشرة ان التراجع المستدام في اسعار النفط العالمية دفع الدول المصدرة للنفط للبحث عن وسائل تمكنها من الاستمرار في تحقيق الايرادات المالية، وفي بعض الحالات كان ذلك يعني رفع اسعار المحروقات على مواطنيها.

وأضافت ان من هذه الدول الكويت التي قالت انها سترفع سعر البنزين من فئة 90 اوكتين بنسبة 42٪ الى 85 فلسا للتر، او ما يوازي 1,14 دولار للغالون الواحد، كما سترتفع اسعار الوقود من الفئات عالية الاوكتين ايضا، علما بان خفض الدعم الذي قامت به الحكومة من قبل ينطبق على الوقود.

ونسبت النشرة للحكومة الكويتية قولها في وقت سابق ان الاسعار الجديدة قد وضعت بعد دراسة شاملة وتنسجم مع معدلات الاسعار في دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى.

الحكومة تخطط لفرض ضرائب على الشركات ودمج العديد من مؤسسات الدولة

الكويت تسعى لاقتراض 9,9 مليارات دولار من الأسواق العالمية ومليارى دينار من السوق المحلي

توقعات بأن تصل الإيرادات غير النفطية إلى 1,6 مليار دينار

وعلاوة على خفض الدعم عن أسعار الوقود، ذكرت تقارير ان الكويت تسعى للتوجه لأسواق السندات العالمية تمهيدا للاقتراض وجمع الاموال لتغطية ديونها، ويقدر انها تسعى لجمع ما يصل الى 9,9 مليارات دولار من الأسواق العالمية، بالإضافة الى مليارى دينار او نحو 6,6 مليارات دولار من السوق المحلي، بالاضافة الى ان الكويت تسعى الى تقليص اعتمادها على النفط على المدى البعيد.

كما أن الحكومة بصدد فرض ضرائب على الشركات لتوليد المزيد من الايرادات، بالاضافة الى دمج العديد من المؤسسات العامة المملوكة للدولة في محاولة لتقليص المصروفات.

ومن المقرر ان تصل الايرادات غير النفطية الى 1,6 مليار دينار او حوالي 5,3 مليارات دولار - وهو ما يعادل 15٪ من اجمالي الايرادات - في السنة المالية الحالية التي ابتدأت في الاول من ابريل الماضي.

وأضافت النشرة «لقد ظل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي الست يتمتعون بالدعم الضخم للبنزين، الا ان فقدان الايرادات النفطية بسبب تدهور اسعار النفط دفع الحكومات الى خفض تلك الدعوم الكبيرة».

وتسعى المملكة العربية السعودية المجاورة ايضا للنأي بنفسها عن الاعتماد المفرط على ايرادات النفط، التي ساهمت العام الماضي بما نسبته 90٪ من ايرادات الدولة، غير ان انخفاض اسعار النفط قد كبدها عجزا قدره 98 مليار دولار العام الماضي.

وقد اعلنت الامارات العام الماضي خططا لالغاء الدعوم وتحديد اسعار الوقود على نحو يتماشى ومعدلات الأسعار العالمية.

ولكن النشرة قالت ان مثل هذه الاجراءات لن تصبح اكثر اهمية بالنسبة للدول المنتجة للنفط الا بعد مضي بضع سنوات، حيث ان المعايير العالمية الأكثر صرامة بالنسبة للبنزين الرخيص ستقلص الطلب تدريجيا على النفط، ما يضطر الدول الى البحث عن مصادر لإيراداتها اكثر ديمومة من النفط.

تقرير الشال

4 مليارات دينار العجز المتوقع لموازنة 2016ـ2017

قال تقرير الشال الاقتصادي ان اعتماد المصروفات في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016، بلغت 18,89 مليار دينار، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 10,238 مليارات دينار، منها إيرادات غير نفطية بنحو 1,615 مليار دينار، بينما قدرت الإيرادات النفطية بنحو 8,623 مليارات دينار، أي بما نسبته 84,2٪ من إجماليها، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2,8 مليون برميل يوميا، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 35 دولارا، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي الرسمي للموازنة نحو 8,654 مليارات دينار من دون خصم الـ 10٪ المرحل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وأضاف التقرير انه بانتهاء شهر يوليو 2016، يكون قد انتهى الثلث الأول من السنة المالية الحالية 2017/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي في الشهر المذكور نحو 41 دولارا للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 3,3 دولارات للبرميل، أي 7,4٪، عن معدل يونيو البالغ نحو 44,3 دولارا للبرميل. وهو يزيد بنحو 6 دولارات للبرميل، أي 17,1٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولارا للبرميل، وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للثلث الأول من السنة المالية الحالية، نحو 40,7 دولارا للبرميل، وهو أدنى بـ 16,5دولارا من معدل سعر البرميل للثلث الأول من السنة المالية الفائتة البالغ 57,2 دولارا (28,8٪).

وبحسب التقرير فإن الكويت يفترض ان تكون قد حققت إيرادات نفطية، في يوليو، بقيمة 1,1 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية نحو 13,2 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 4,6 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8,6 مليارات دينار، ومع إضافة نحو 1,6 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 14,8 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18,9 مليار دينار، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/2016 عجزا بحدود 4 مليارات دينار، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية أو نحو 8 شهور قادمة.

1,8 مليار دينار تراجعا بقيمة الشركات المدرجة في النصف الأول

أشار تقرير الشال الى ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية في يوليو الفائت، كان اقل نشاطا، مقارنة مع أداء يونيو، حيث انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات وقيمة المؤشر العام «الشال».

وقال التقرير ان مؤشر البورصة الوزني انخفض إلى نحو 350,7 نقطة، مقارنة بنحو 351,4 نقطة، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 0,2٪، بينما ارتفع مؤشر كويت 15 بنحو 0,6٪، وارتفع، أيضا، المؤشر السعري للبورصة بنحو 1,6٪، وصولا إلى نحو 5,451 نقطة، مقارنة بنحو 5,364,6 نقطة، متأثرا بعمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة. ومن الشواهد على خطأ الاعتماد على المؤشر السعري، ما سببه ارتفاع سعر سهم الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة بتاريخ 26 يوليو 2016، من 12,5 فلسا إلى نحو 37,5 فلسا، والذي أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري بنحو 88,3 نقطة عن اليوم الذي سبقه، وهو أمر لا ينعكس على حجم ثروة المستثمرين في السوق، ويعطي قراءة خاطئة جدا لها. وعند مقارنة أداء المؤشرات الثلاثة الرئيسية (الوزني وكويت 15 والسعري) مع مستوياتها في يوليو 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (16,3٪، 20,1٪، 12,8٪) على التوالي. ولفت التقرير الى ان قيمة الأسهم المتداولة خلال يوليو (18 يوم عمل) بلغت 131,6 مليون دينار، مسجلة انخفاضا بلغ قدره 95 مليون دينار ونسبته 41,9٪، مقارنة بما كانت عليه في يونيو 2016، عندما بلغت نحو 226,6 مليون دينار. بينما انخفضت 39,8٪ عند مقارنتها مع يوليو 2015.

وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 11,2 مليون دينار، بتاريخ 24 يوليو الماضي، في حين سجلت أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 31 يوليو 2016، عندما بلغت نحو 3,3 ملايين دينار. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 7,3 ملايين دينار، مقارنة بنحو 10,3 ملايين دينار في شهر يونيو 2016، وبانخفاض بلغ نحو 29ـ٪ بما يعكس تسارع الاتجاه العام لانحسار السيولة. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ استحوذ على ما قيمته 50,9 مليون دينار، أي ما نسبته 38,6٪ من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 18,9٪ ثم قطاع العقار بنسبة 12,1٪.

وقال التقرير إن القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة (185 شركة) خلال يوليو، حققت 24,2 مليار دينار، منخفضة بنحو 37,4 مليون دينار أو نحو 0,2٪، مقارنة مع يونيو 2016، وهو ما يعكسه المؤشر الوزني للبورصة. وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية يوليو 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 185 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت انخفاضا بلغ نحو 1,854 مليار دينار، أو بنحو 7,1٪. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 57 شركة من أصل 185 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 122 شركات خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 6 شركات. وسجلت «مجموعة جي اف اتش المالية» أكبر ارتفاع في القيمة خلال ما مضى من العام الحالي، بزيادة قاربت نسبتها 81,6٪، تلتها شركة «ياكو الطبية» بارتفاع قاربت نسبته 74,7٪، بينما سجلت الشركة «الطبية الكويتية القابضة» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 75ـ٪، تلتها في التراجع شركة «زيما القابضة» بخسارة بلغت نحو 64,2ـ٪ من قيمتها. وحققت 3 قطاعات، من أصل 12 قطاعا، ارتفاعا، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا أعلى ارتفاع بنحو 19,7٪، وسجل قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أعلى ارتفاع بنحو 16,5٪، في حين سجل قطاع النفط والغاز أكبر انخفاض بنحو16ـ٪.